

## اقتصاد

مشكلة توزيع الثروات والدخول في دراسة جديدة لـ«مداد»

٦٧ بالمئة من المجتمع السوري يعيشون على الرواتب  
و٢,٧ بالمئة رجال أعمال و ٢٩,٣ يعملون لحسابهم الخاص

الوطن

يواجه الاقتصاد السوري أنواعاً مختلفة من التحديات بعد ثماني سنوات من الحرب التي يمكن أن تُقضى إلى أزمات وكوارث كبرى، إذا لم تُعالج بشكل منهجي ومبرمج، ولعل أهم تلك التحديات، بل التحدي الأخطر الذي يواجه الاقتصاد والمجتمع السوري حالياً، وفي مرحلة ما بعد الحرب، هو التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول.

هذا ما عبر عنه استاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور رسلان خضور في دراسة له نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات منذ أيام، بعنوان «مشكلة توزيع الثروات والدخول: تحدّي يواجه الاقتصاد السوري».

خضور بين أن التفاوت الكبير في التوزيع وعدم الإنصاف يعد واحداً من أهم الأسباب التي تجعل المواطنين أقل ثقة ببعضهم بعضاً، وأقل ثقة بالحكومة، واحداً من معيقات النمو الاقتصادي، وإحدى قنوات إعادة بناء الثقة هي الإنصاف في التوزيع، منوهاً بأن الحرب والحصار والإجراءات القسرية أحادية الجانب أدت إلى تزايد نسبة الفقر وتراجع حجم الطبقة الوسطى في سورية، لكن ليست الحرب وحدها سبب في ذلك؛ بل يكمن السبب في التوزيع، وفي كيفية استخدام ما هو متاح من موارد.

## تداعيات الحرب والسياسات الاقتصادية

إن الحرب وتداعياتها والسياسات الاقتصادية في مرحلة ما قبل الحرب أدت إلى زيادة حدة التفاوت، وتراجع العمالة الضريبي إلى مستويات قياسية، بفعل التهرب الضريبي وانتشار اقتصاد الظل، ولتحميل أصحاب الرواتب والأجور عبئاً ضريبياً أعلى مقارنة بأشكال الدخل الأخرى، وتراجعت حصة الرواتب والأجور من الدخل القومي، لتصل إلى حدود ٢٠ بالمئة، وهذه نسبة متدنية جداً.

ويجسد دراسة خضور، يترتب على زيادة حدة التفاوت في التوزيع مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منها أن استمرار التفاوت الحاد في التوزيع يشكل خطراً، ليس فقط على استقرار الاقتصاد الكلي، بل على النمو الاقتصادي، كما لا يؤدي النمو الاقتصادي المرتفع بالضرورة أو بشكل تلقائي إلى نتائج أفضل في التوزيع.

## &lt; خضور: زيادة الأجور

٥٠ بالمئة يرافقه زيادة

١٠ بالمئة فقط في الأسعار

## &lt; تراجع حصة الرواتب

والأجور من الدخل

القومي إلى ٢٠ بالمئة

بحسب حدود ٦٥ - ٧٠ ألف ليرة شهرياً، مبيناً أن هناك تراجعاً مبرحاً في الدخل الحقيقية لأصحاب الرواتب والأجور منذ العام ٢٠١١، بالمقابل هناك زيادة حقيقية في دخول الملكية وفي الأرباح الحقيقية، إذ تبلغ نسبة العاملين بأجر من إجمالي عدد المشتغلين ٦٦,٥ بالمئة، ونسبة أصحاب الأعمال ٣,٧ بالمئة ونسبة العاملين لحسابهم الخاص ٢٩,٨ بالمئة، أي أن العاملين بأجر يشكلون الغالبية العظمى ممن يعملون لحسابهم الخاص والخدمات المنتجة.

وتشكل الأجور في قطاع الأعمال العام (المؤسسات الحكومية ذات الطابع الاقتصادي) بحدود ٤ بالمئة وسطيًا من إجمالي بنود الإنفاق الجاري، وتبلغ هذه النسبة في قطاع الأعمال الخاص بحدود ١٠ بالمئة فقط. قد يتسبب رفع الأجور في زيادة التكاليف، وبالتالي ارتفاع الأسعار، هذا صحيح ولكن الأجور لا تشكل حالياً سوى ٢٠ بالمئة من تكاليف السلع والخدمات المنتجة على أبعد تقدير، وسعر أي منتج لا يتضمن الأجور فقط، لذلك حتى إذا زادت الأجور ٥٠ بالمئة، فهذا يعني أن الأسعار يمكن أن ترتفع بمقدار ١٠ بالمئة فقط، هذا يعني سيبقى فائض لدى العاملين للإنفاق على السلع والخدمات، وهذه الزيادة في الإنفاق هي، التي تنشيط عملية الإنتاج ويمكن أن تخلق وظائف جديدة وتزيد معدلات النمو.

## اقتصاد الظل

كان حجم اقتصاد الظل في سورية، وسطيًا، قبل الحرب بحدود ١٩,٢ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٧، بحسب دراسة للبنك الدولي نُشرت عام ٢٠١٠، إلا أنه وصل إلى أرقام قياسية في ظل الحرب، ورغم صعوبة تقديره، وبخاصة في ظل الحروب.

حاول خضور تقدير حجم اقتصاد الظل في العام ٢٠١٦ بطريقة مبسطة تعتمد على مؤشر واحد، وهو التهرب الضريبي، كإحدى الطرائق المعتمدة في تقدير حجم اقتصاد الظل، أخذين بالحسبان حجم الاقتصاد السوري المقدر في ذلك العام، والفاوق بين ما يجب أن يدفع من ضرائب وما دفع فعلاً في ذلك العام، فتبين أن حجم اقتصاد الظل يشكّله الثلاثة، يبلغ بحدود ٧٨ بالمئة من حجم الاقتصاد السوري في عام ٢٠١٦.

طبعا هذه تقديرات أولية، لكنها تبقى نسبة مرتفعة جداً، وهي أحد أسباب تفاقم حدة التفاوت في التوزيع في العقد المنصرم.

العنف من ضريبة الرواتب والأجور ليصبح ٣٠ ألفاً، بالإضافة إلى رفع التعويض العائلي عن الأطفال ليصل عشرة أضعاف التعويض الحالي.

وفي الأمد المتوسط والطويل، اقترح خضور تصحيح هيكل سوق العمل، لناحية زيادة حصة العاملين بأجر من الدخل القومي، والعمل ضمن خطة طويلة الأمد مدة عشر سنوات أو أكثر، يكون هدفها زيادة حصة دخل العمل (الرواتب والأجور) من الدخل القومي، لتصل ما بين ٤٠ و٥٠ بالمئة من الدخل القومي، عبر قنوات التوزيع الأولى للدخل، وعبر قنوات إعادة التوزيع.

إن رفاهية المجتمع السوري تتوقف على مستوى دخول العاملين بأجر في المقام الأول، كون العاملين بأجر يشكلون الغالبية العظمى من أفراد المجتمع السوري ٦٧ بالمئة، وبالتالي فإن تنمية هذه الدخول يفترض أن يكون الإسهام الجوهري للسياسات الاقتصادية في السنوات القادمة.

## رفع الأجور والأسعار

لفت خضور إلى أن وسطى الرواتب والأجور في القطاع الحكومي والقطاع العام الاقتصادي يقدر بحدود ٤٠ - ٤٥ ألف ليرة شهرياً، ويبلغ الوسطي في القطاع الخاص

على العمل لحسابهم الخاص وإنشاء مشاريعهم الخاصة، ويوضع برامج التدريب والتأهيل على مهارات الأعمال، وبرامج التمويل الاجتماعي، والمساعدة في التمويل للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وتوسيع إمكانيات الحصول على التمويل بشكل منصف، وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في مشروعات البنية التحتية وتقليص القواعد التنظيمية المعيقة للاستثمار، وزيادة التحولات التي تساعد الفقراء على توليد الدخل.

ومن السياسات أيضاً الطلب المحلي الذي يقود النمو، إذ يصعب أن يحافظ الاقتصاد السوري على توازنه، إلا إذا كان هناك طلب قادر على استيعاب السلع والخدمات المنتجة، وهذا يتطلب، بالدرجة الأولى، نمو الطلب المحلي، ونمو الطلب المحلي مرهون بالإنصاف في توزيع الثروات والدخول.

وفي إجراءات الأمد القصير، اقترح خضور رفع الحد الأدنى للرواتب والأجور، بحيث لا يقل عن ٤٠ بالمئة من متوسط الأجور في كل القطاعات، وجعل التعويضات المختلفة للعاملين على أساس الراتب الحالي، وليس على أساس راتب ٢٠١٣، أي إلغاء المادة رقم ٧ من المرسوم التشريعي رقم ٣٨ لعام ٢٠١٣، ورفع الحد الأدنى من الراتب

وأدت حدة الاستقطاب في التوزيع إلى تراجع حجم ودور الطبقة الوسطى، تحديداً في سنوات الحرب، كما تثبتت الوقائع كافةً أن للتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول دوراً مهماً في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ورأى خضور أن هناك مجموعة من الإجراءات والسياسات على المستوى القصير، وعلى المستويين المتوسط والطويل يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التفاوت في التوزيع، منها الإنصاف في إتاحة الفرص، عبر مجموعة إجراءات تتعلق بتحسين سبل العيش للشرائح الهشة والضعيفة اقتصادياً في المجتمع؛ ذلك بتعزيز الفرص الاقتصادية، ومساعدة الناس على خلق فرص العمل المباشرة، والمزيد من الإنصاف والمساواة في الحصول على الخدمات العامة.

هذا، ومن مهام السياسة العامة للدولة، ومن مهام الحكومة وواجباتها تأمين الفرص وسبل العيش للفئات المحرومة، وليس بالضرورة أن تقوم الحكومة بخلق فرص العمل بشكل مباشر، بل عن طريق برامج التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة والفقيرة، وبوساطة مساعدة الناس على خلق فرص عملهم، وتحفيزهم وتشجيعهم

## النداف يطلب تشديد الرقابة على زيادة الأسعار و«العديدات»

«التموين»: ٥٤٠٠ تاجر باع بسعر زائد وتلاعب

وغش في المواد الغذائية خلال رمضان

علي محمود سليمان

التشديد على محلات بيع الحلويات والمشروبات والعصائر وخاصة المشوشة منها، كما كان الحال خلال شهر رمضان حيث بلغ عدد المخالفات التي تم تنفيذها لتاريخ ٢٧ رمضان أكثر من ٤٠٠ مخالفة في كافة المحافظات وهي مخالفات تتركز بالبيع بسعر زائد والتلاعب والغش بالمواد الغذائية.

وفيما يتعلق بأسواق الألبسة أشار شعيب إلى أن الوزارة شكلت لجنة تضم أعضاء من غرف الصناعة والتجار واتحاد الحرفيين وكل من هو معني بتصنيع الألبسة محلياً، والألبسة المستوردة وتم سحب عينات من الأسواق لدراسة التكاليف والتأكد من الأسعار المعروضة، لمنع أي حالات غش وتلاعب بالأسعار، وحول ما يتم نشره عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن أسعار خيالية للألبسة كحذاء بأكثر من ٢٠٠ ألف ليرة سورية، وينظال جينز بأكثر من ٢٠٠ ألف ليرة سورية، أوضح شعيب أن الوزارة ستقوم بالتأكد من المعلومات وتوجيه دورياتها إلى كافة المحلات التي تباع بهذه الأسعار لمعرفة مصدرها والتحرري عنها، لافتاً إلى أن هناك محلات بيع الماركات العالمية وهي معروفة الاسم والمصدر وأغلب منتجاتها مستوردة أو المواد الداخلة في تصنيعها تكون مستوردة وتكون أسعارها مرتفعة ولكن ليس إلى هذا الحد، وهي تقدم كشفاً بتكاليف الاستيراد والتصنيع، ولذلك ستعمل الوزارة على التأكد من أسعارها وضبط أي مخالفة فيها.

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النداف من المديرات في المحافظات بتشديد الرقابة على أغذية الأطفال والأغذية المشوشة لضمان سلامة الأطفال والصحة العامة خلال فترة عيد الفطر. وفي تعميم أصدره الوزير النداف أمس لمديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالمحافظات بمناسبة قرب حلول عيد الفطر ويهدف الحفاظ على استقرار الأسعار خلال هذه الفترة، طالب بمكافحة ألعاب الأطفال الخطرة والمواد مجهولة المصدر ومنع تواجدها في الأسواق، والتشدد بالرقابة على عدم تقاضي أسعار زائدة أو بدل خدمات زائدة تحت أي مسمى وخاصة «العديدية» والمتعلقة بوسائط النقل، أفران، مطاعم... الخ.

ودعا إلى وضع جداول مناوبة للدوريات وللرد على هواتف الشكاوى على مدار الساعة خلال أيام عطلة العيد مؤكداً أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين وفق أحكام القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٥. وفي تصريحه لـ«الوطن» بين معاون الوزير جمال شعيب أن الوزارة ستتخذ أقصى العقوبات بحق المخالفين والمتلاعبين بالأسعار والغش فيها، وسيتم توزيع دوريات حماية المستهلك على مدار الساعة في كافة الأسواق وأماكن تواجد ألعاب الأطفال، مع

## رامز محضوف

كشفت مصادر مسؤولة في شركة محروقات لـ«الوطن» عن وجود دراسة لخطة جديدة بالنسبة لمخصصات البنزين للسيارات الخاصة، تشمل مخصصات خدمة المسافر، وذلك خلال الشهر الحالي، لافتةً إلى أن كمية المدة لتر شهرياً المخصصة للسيارات الخاصة سوف تبقى مثلثة من مدفوعة، في حين المخصصات الأخرى يمكن أن يتم تعديلها، وقد تقرّب من يوم وأخر، وبالتالي النسبة المحدد عن إلغاء خدمة المسافر لفتت المصادر إلى ورود شكاوى عديدة من قبل أصحاب السيارات الخاصة إلى شركة محروقات، تفيد بحدوث خلل كبير بالنسبة لتوزيع مخصصات خدمة المسافر على أصحاب السيارات، بالإضافة لعدم إمكانية حصول البعض من أصحاب السيارات على مخصصاتهم أثناء السفر وعدم الاستفادة من خدمة المسافر التي منحت لهم بسبب امتناع البعض من أصحاب محطات الوقود عن إعطائهم الكمية المخصصة لهم. وأشارت المصادر إلى أن الشريحة الأولى التي

## «محروقات»: خطة لتعديل مخصصات البنزين للسيارات الخاصة تشمل خدمة المسافر

رفعها حيث إنه بدلاً من أن يتم تزويد صاحب السيارة الخاصة بكمية ١٤٠ لتراً غير مدفوع شهرياً، قد يتم رفع هذه الكمية لتصل ٤٠٠ أو ٥٠٠ لتر، مبيناً أن خدمة المسافر من الممكن أن تدخل في الشريحة الثانية تلقائياً.

وأوضحت المصادر أنه عند اتخاذ قرار من قبل وزارة النفط والثروة المعدنية بإلغاء خدمة المسافر فسيتكون بناء على رغبة المواطنين، والفسح المجال لهم حتى يتمكنوا من تعبئة البنزين كل يوم، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن مدة توزيع البنزين المدعوم بقيت على حالها وهي كل خمسة أيام بكمية ٤٠ لتراً.

وأكدت وزارة النفط والثروة المعدنية قد أكدت منذ أشهر قليلة أنه تم توجيه شركة محروقات لإطلاق خدمة المسافر للطائفة الذكورية بالشكل الذي يستطيع معه أي شخص عند السفر من محافظة إلى محافظة أخرى طلب مخصصات إضافية مشروطة بالسفر واحتساب المخصصات الإضافية إلى حساب المسافة المقطوعة بين المحافظات وسقف تعبئة ٤٠ لتراً وهي مخصصة لمادة البنزين حصراً.



تخص كمية المدة لتر المدعومة سوف لن يطراً عليها أي تعديل، وسوف تبقى مئة لتر، في حين أن الشريحة الثانية التي تخص الكمية غير المدعومة وهي ١٤٠ لتراً شهرياً، سيتم

## الخطيب لـ«الوطن»: لإعادة التيار إلى المناطق المحررة وتحسين ظروف الاستثمار

«الكهرباء» تستورد ٣٠٠ محولة و٢٠٠ أخرى قيد التوريد

## قصي أحمد المحمد

كشف مدير المؤسسة العامة لتوزيع الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن»، عن وصول ٢٠٠ محولة توزيع كهرباء استطاعة ٥٠ كيلو فولت أمير خلال شهر أيار الماضي، بقيمة مالية للعقد بلغت ٣٨٦ ألف دولار، مشيراً إلى أنه تم توريد ١٠٠ محولة باستطاعة ١٠٠٠ كيلو فولت أمير بداية العام الحالي، مبيناً أن القيمة المالية لها تصل نحو ٥٢١ مليون ليرة سورية.

وأشار إلى أنه تم التعاقد أيضاً مع إحدى الشركات المستوردة لتأمين ٢٠٠ محولة توزيع كهرباء باستطاعة ٤٠٠ كيلو فولت أمير بقيمة ١,٢٧ مليون يورو، مؤكداً أنها قيد التوريد حالياً، وتتصل إلى المرفأ خلال شهر تقريباً.

ويبين الخطيب أن الهدف من تأمين المحولات بشكل دوري هو ضروري حالياً لإعادة التيار الكهربائي إلى المناطق المحررة، لافتاً إلى أن تأمين المحولات مهم جداً كون له دور كبير في تحسين ظروف الاستثمار.

وفي سياق آخر أكد مدير التوزيع أن المؤسسة في طور توقيع عدة عقود جديد مع إحدى الشركات السورية الخاصة المتجهة لتأمين مستلزمات المؤسسة من محولات بمختلف الاستطاعات وذلك للاستمرار في تأهيل المناطق المتضررة خلال الحرب.

## «كيا موتورز» تفتتح صالة جديدة في حلب



سورية مؤكداً عزم الشركة على المضي في التوسع الجغرافي إلى جانب تطوير الخدمات المقدمة إلى الزبائن. كما ألقى فراس بصمه جي، مدير شركة فراس بصمه جي وشركاه التجارية كلمة قال فيها: «إن افتتاح صالة كيا الجديدة في حلب سيوفر أوسع وأحدث تشكيلة من موديلات (كيا) لتلبية الطلب المتزايد عليها».

وأوضح بصمه جي أن كل سيارات كيا مشمولة بضمان مصنعي مميز مدته خمس سنوات أو ١٠٠ ألف كمياً على وجود خطة واعدة لتأسيس مركز صيانة، في حلب، منطور ومجهز وفق معايير الشركة الأم.

هذا وتعتبر (كيا موتورز) من أهم شركات السيارات في العالم، تأسست عام ١٩٤٤ وهي أقدم مصنع للسيارات في كوريا الجنوبية.

تصل مبيعات (كيا موتورز) اليوم لحوالي ٣ ملايين سيارة في السنة في ١٩٠ بلداً حول العالم. وتضم عائلتها أكثر من ٥٢ ألف موظف حول العالم وتبلغ عاداتها السنوية أكثر من ٤٩ مليار دولار لإنشاء مصنع في ٥ دول.

الوصول إلى أوسع شريحة من عشاق سيارات كيا في السوق السورية. وأضاف إن الشركة التزمت بضوابط ومعايير (كيا موتورز) العالمية في تجهيز صالات البيع ومنها صالة حلب الجديدة.

وبين وائل شقير أن الشركة تمكنت من الوصول إلى أوسع شريحة من عشاق سيارات كيا في السوق السورية. وأضاف إن الشركة التزمت بضوابط ومعايير (كيا موتورز) العالمية في تجهيز صالات البيع ومنها صالة حلب الجديدة.

اللازقية، طرطوس، السويداء ودرعا. وائل شقير المدير التنفيذي للشركة في حفل الافتتاح، كلمة قال فيها: إننا تبنينا إستراتيجية تطوير منافذ البيع في كل المدن السورية وتحقيق أكبر تغطية جغرافية بهدف

افتتحت مساء يوم الأربعاء الموافق ٢٩ أيار مايو ٢٠١٩ صالة عرض جديدة لسيارات كيا في مدينة حلب - منطقة الموكامبو - شارع الماركات.

حضر الحفل عدد من رجال الأعمال السوريين وفعاليات رسمية وكلاء الشركة في سورية وعشاق علامة كيا إضافة لفريق العمل بتقديمهم السيد وائل شقير المدير التنفيذي للشركة والسيد فراس بصمه جي وكيل الشركة في حلب.

تعتبر صالة العرض الجديدة الثانية في مدينة حلب، وتعرض الجيل الأحدث من موديلات سيارات كيا لعام ٢٠١٩ وهي بيكانتو، ريو، سيراتو، أوبيتا، سبورتاج، سورينتو وكيا ٢٧٠٠.

وتهدف خطوة افتتاح صالة (كيا) الجديدة لتكثيف وجود وانتشار منتجات علامة كيا في سوق السيارات السورية، ولتلبية احتياجات المواطنين المختلفة. علماً أن مراكز المبيعات وخدمات ما بعد البيع منتشرة في معظم المدن السورية؛ دمشق، حلب، حمص، حماة،